

## لم يزل ترامب الميكروفون الأقوى

كرم نعمة  
كاتب عراقي  
مقيم في لندن



الخوف من ترامب الذي وصفته بالخطير والضعيف في أن: وتلك لعمرى قصة صحافية مستمرة وإن حدثت خارج أروقة البيت الأبيض ولا يمكن لفيستوك أو تويتر أو نيويورك تايمز حبسها. اليوم ترامب لا يغرد متهمًا على تويتر، ولا يقصي كبار المسؤولين ببيانات قصيرة على فيستوك، لكن تصريحاته تصل بقدر مقارب إلى جمهور إمبراطورية فيستوك. صحيفة نيويورك تايمز جعلت من تلك المعادلة قصة فقارنت الإعجابات التي كانت تحظى بها تغريدات ترامب مع تأثير الرسائل التي يوزعها اليوم عبر البريد الإلكتروني للمشتركين معه، والمتصفح لموقعه الإلكتروني. قد لا تكون النتيجة بنفس الحجم والكثافة مقارنة بسرعة التغريدات السابقة، لكنه في كل الأحوال لم يسمح بإسقاط مكبر الصوت من يده!

فقط كانت تحظى بتغريداته بمتوسط مشاركة وإعجاب يعادل 272 ألفا، بينما تراجع هذا المتوسط إلى 36 ألفا مع الرسائل التي يوزعها بعد حظر حساباته على مواقع التواصل.

علينا أن نأخذ في الاعتبار هنا، أن المستخدمين كانوا يتفاعلون مع تغريدات ترامب سواء بالإعجاب أو الرفض، بينما رسالته اليوم تصل إلى المشتركين معه وفي الغالب هم من الداعمين له.

فقد حطبت رسالته الموزعة في الحادي والعشرين من مارس الماضي، التي زعمت بأن إدارته سلمت أكثر الفيديوهات أمانا في التاريخ، منتقدا فيها طريقة تعامل إدارة بايدن مع أزمة الحدود، بإعجاب ومشاركة 661 ألفا.



**يبدو السؤال عن الحدث المهم بعد حظر حسابات ترامب على مواقع التواصل، هو القدرة في استمرار التأثير على العقول من قبل الرجل الغني المحاصر إعلاميا**

توصلت صحيفة نيويورك تايمز في تقريرها الاستطلاعي المعز بالأرقام لما قبل وبعد حظر حسابات ترامب على مواقع التواصل، إلى أن أنصاره المحترمين يقومون بالمهمة نيابة عنه في حساباتهم الشخصية بإعادة نشر بياناته، وتلك مهمة لم يكن بمقدوره القيام بها بنفسه. في النتيجة، حصلت تغريدات ترامب قبل الحظر على 22.1 مليون إعجاب ومشاركة، وهو رقم لا يدعو أكثر الناقلين على ترامب إلى الزعم بأن مكبر الصوت أسقط من يده.

كما أن الاختلاف الكبير بين الرقمين يكشف لنا، القوة الهائلة التي تتمتع بها مواقع التواصل الاجتماعي في كبح التضليل السياسي والأمني، إن أرادت استخدام هذه القوة: وهكذا فإن حظر ترامب من مواقع التواصل الاجتماعي لا ينهي التضليل ويوجب إيصال الأصوات أيضا، بغض النظر عن طبيعتها، لكنه يحد من أضرار وفوائد الشبكات والأفراد.

ترامب اليوم هو سياسي مطرود من إمبراطوريته الرقمية التي كانت مشيدة بتمتع مليون متابع قبل أشهر، وسيبقى كذلك لعامين قادمين، لكنه مع ذلك مستمر بتمير الأجنحة التي يؤمن بها ويريد لها للاميركيين، ويمكن الرجوع إلى كل ما ينشره، إن لم يكن على موقعه الشخصي على الإنترنت، فغير أنصاره الموزعين على الأرض في الولايات المتحدة وفي العالم الرقمي.

لست مولعا بدونالد ترامب مثل صديقتي الأيرلندية التي سبق وأن كتبت عنها، كي أطلق سؤال ما الذي حدث لمكبر الصوت منذ حظره على وسائل التواصل، لكن الرئيس الأميركي السابق مازال لعبة صحافية لا تمل، بل مستمرة ومتصاعدة بوصفه حنجر عميقة ومكبر صوت لم يتوقف عن الصراخ، بالرغم من خروجه من البيت الأبيض وإيقاف حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي لعامين قادمين، لكن الناقد من توقف ضررها، وفق تعبير شركة فيستوك.

كان ترامب إعلانا مضرا كالجائر في حملته الانتخابية قبل خمسة أعوام، لكن هذا الإعلان استمر بالظهور وكسب مئة مليون متابع على مواقع التواصل، بينما لم يتوقف عن نعت الصحافة بـ"البذرة الفاسدة" والمصدر الكبير للأخبار الملققة.

هذا يعني أن الصحافة بالنسبة إلى ترامب مجرد أخبار زائفة بينما ترامب بالنسبة إلى وسائل الإعلام أكثر من ذلك. لذلك يبدو السؤال عن الحدث المهم بعد حظر حسابات ترامب، هو القدرة في استمرار التأثير على العقول من قبل الرجل الغني المحاصر إعلاميا، بينما يعد نفسه لانتخابات رئاسية بعد أربعة أعوام.

دعك من الكتب المستمرة في الإصدار عن ترامب، وأخرها كتاب "بصراحة، لقد فرنا في هذه الانتخابات: القصة الداخلية لكيفية خسارة ترامب"، للصحافي مايكل بيندر الكاتب في صحيفة وول ستريت جورنال.

يكشف المؤلف في الكتاب المرتقب إصداره خلال أسابيع، التساؤل الأهم من قبل ترامب بقوله "كيف أخسر في استطلاعات الرأي أمام متخلف عقليا؟" في إشارة إلى جو بايدن. عندما يتعلق الأمر بي، فلم أفقد صلتي بترامب بوصفه مصدرا إخباريا بعد إيقاف حساباته على مواقع التواصل، فالاشتراك بموقعه على الإنترنت مستمر ويزود المتابعين له برسالة إخبارية يومية تقريبا تحمل من التحريض والوعود نفس القدر الذي كانت تحمله تغريداته على تويتر. مقابل ذلك لا تتواشى الصحف الأميركية التي لم يتراجع استيائها من ترامب في عرض السيناريوهات المقترحة لاحتماله، مع أنها تعلن دون مواربة بأنه ليس من مهمة الصحافة إنقاذ الولايات المتحدة من ترامب.

لذلك يمتلك سؤال ما الذي حصل بعد إيقاف حسابات ترامب، الجدوى والأهمية في استمرار إطلاقه، على الأقل بالنسبة إلينا كصحافيين عندما نشكل ضرا مستمرا على السياسيين. فكل الأمل التواقة إلى إزالة مكبر الصوت من أمام حنجره ترامب لم تشعر بالسعادة بعد، فأكبر مازال قريبا من قم ترامب ولم يتراجع تصنيفه بالحنجر العميقة، بغض النظر عن الأفكار أو الصراخ الصادر من تلك الحنجرية، أو وفق المرح مايكل بيشلوس المتخصص بتاريخ الرؤساء الأميركيين، بأن ترامب تحدى نموذج الرؤساء السابقين الذين يخسرون الانتخابات ويميلون إلى التلاشي، ولم يسمح بمعاملة مثل ريتشارد نيكسون الذي نُبذ بعد تنحيه إثر فضيحة وترغيت.

ترامب مازال "كبيرا" إذا كان هذا المقياس متعلقا بخوف السياسيين منه، بل إنه لم يتراجع عن مقدمة المعايير المعتمدة في قياس القوة بواشنطن، إلى درجة يرى فيها بيشلوس أن العديد من القادة الجمهوريين مازالوا يرتعون أمامه من أنه لا يمتلك سلطته السابقة، وما يؤكد ذلك مطالبة باربرا كومستوك المحامية والقيادية في الحزب الجمهوري عن ولاية فرجينيا، زملاها الجمهوريين بالتوقف عن

# وعود الحكومة السودانية بحرية الإعلام تسقط عند الاختبار الفعلي

## قطع بث برنامج على التلفزيون الرسمي لانتقاده إجراءات حكومية



### الإعلام البديل موجود

دولاب العمل الحكومي اليومي وبعض أنشطه المؤسسات ذات الصلة بالعمل الرسمي.

وقال الخبير الإعلامي محمد عبدالسيد الذي شارك في إعداد تقرير خارطة الطريق، إن الفقر الإعلامي الذي تعاني منه الصحافة السودانية يعود إلى عدم التدريب وعدم التواصل بين الأجيال. كما تعاني وسائل الإعلام بشكلا لداي من ضعف المحتوى والتأثير لدى الرأي العام، مما فتح المجال للمؤسسات الإعلامية العالمية لجذب جمهور الإعلام السوداني.

ويقول متابعون لأوضاع الصحافة والإعلام في السودان إن المؤسسات الصحافية ضعيفة ولم تتخط بعد الظروف التي عاشتها الصحف الورقية في ظل الأنظمة الشمولية، الأمر الذي منعها من التطور مع التحول الديمقراطي.

ويربط البعض مشكلة التمويل بضعف أداء الصحافيين، فعوامل تراجع الإعلان المستمر وتدني نسبة مبيعات النسخ تتسبب في عجز الصحف عن توفير تكاليف الطباعة والنشر والتوزيع والورق والحبر، وهي أيضا لا تساعد الصحافيين على الابتكار والإنتاج الصحافي الجيد.

ويقول معظم الصحافيين إنهم يعملون باجور زهيدة تحرمهم من العمل الميداني المبتكر والتدريب ومن الأساق المهنية المفتوحة والمجزية. كما أن سوء الإدارة والتخطيط في المؤسسات الإعلامية جعلها غير قادرة على تشكيل صناعة قابلة للحياة عبر خدمات متكاملة من صحفية ورقية وموقع إخباري وراديو وتلفزيون.

ويضيفون أن الصحافة الورقية بشكلا التقليدي تراجع في العالم كله وكبريات الصحف في البلدان الغربية قلصت الجانب الورقي في نسخ ورقية محدودة وانتقلت إلى النشر الإلكتروني، لكن الصحافة السودانية لم تواكب هذه التطورات العالمية، كما أنها لم تغير قوالبها التحريرية لجذب القارئ.

وتطوف على السطح مسألة ارتباط المؤسسات الصحافية بالحكومة من خلال توزيع الإعلانات، إذ ظلت طيلة 30 عاما أداة ترغيب وترهيب لإخضاع الصحف، فباتت الرقابة الذاتية أشبه ببروتوكول صحافي التزم به الصحافيون وساروا على نفس النهج حتى بعد ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت بنظام عمر حسن البشير.

ويعد مضي أكثر من عامين من ذلك التغيير، لم يشهد ترتيب السودان في مجال حرية الصحافة تقدما، وبحسب التقرير السنوي لمنظمة مراسلون بلا حدود للعام 2021، جاء السودان في المرتبة رقم 159 عالميا والمرتبة 13 على مستوى العالم العربي.

الذي تضمن مواء عقابية تجيز حظر الصحف لعدة أيام، وهو ما كان يجري دائما، فلا يكاد يمر يوم دون حظر إحدى الصحف السودانية، أما قانون العام 2013 فنص على إغلاق دور الطباعة وفرض غرامات على الناشرين، وكانت تتم مصادرة الصحف من دون سابق إنذار ومن دون إعلام الناشرين بالأسباب، كما كان يتم استدعاء الصحافيين أمام النيابة العامة بلا إجراءات قانونية محددة، ومن غير علم بتهماتهم، لكن الأسباب الشائعة بين الصحافيين هي انتقاد سياسات الحكومة أو الإساءة إلى بعض مواطن الفساد الحكومي وغيرها.

وفرضت قيود قانونية على الصحافيين استنادا إلى مواد من القانون الجنائي لعام 1991، مثل "تقويض النظام الدستوري" و"نشر الأخبار الكاذبة"، كذلك بعض المواد من قانون جرائم المعلوماتية للعام 2007، وقانون الصحافة والطبوعات 2009، وقانون الأمن الوطني 2010.

وتشمل تلك التشريعات قانون الصحافة والطبوعات وقانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وقانون حق الحصول على المعلومات وقانون البث الإذاعي بجانب قانون جرائم المعلوماتية. وسلط تقرير خارطة طريق إصلاح الإعلام الضوء على نقاط الضعف لدى المؤسسات الإعلامية، وأبرزها أن معظم تغطية هذه المؤسسات تركز على العام الماضي.

وقالت الحكومة إنها تسير باتجاه "تحرير احتكار الإعلام بإعلاء مجال لإعلام الخاص وإزالة القيود التشريعية حتى تتعدد وسائل الإعلام"، وذلك في ظل حديث عن بقاء الصحافة السودانية أسيرة المنظومة السابقة وعدم مواكبة التحول الديمقراطي.

وأفاد وزير الثقافة والإعلام السوداني فيصل محمد صالح "نريد إعطاء أجهزة الإعلام قدرا كبيرا من الاستقلالية لتكون مملوكة للدولة والمجتمع"، وأكد على أهمية وضع خطة وطنية للتدريب، لكن لم يتغير أداء الإعلام السوداني، فما يتم تناوله عبارة عن تكرار للأخبار التي يتم تداولها في المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، ولا تناقش أفكارا جديدة ولا تهتم بقضايا حساسة تشغل اهتمام المواطن، ولا تزال الحكومة تمارس الرقابة على ما يتم بثه ونشره كما جرى في برنامج "المشهد".

ويعتبر إصلاح القوانين من أهم عوامل تحرير الصحافة السودانية، ودفعها نحو التطوير، إذ كانت الصحف محاصرة بجملة من القوانين التي تقيد حرية الصحافة والتعبير، أبرزها قانون العام 2009

أثبتت حادثة قطع البث عن برنامج في التلفزيون الرسمي السوداني استمرار سياسة القيود المفروضة على الإعلام، وأن الحديث عن خارطة طريق إصلاح الإعلام وتطويره سيبقى مجرد تصريحات دون إجراءات فعالة وتشريعات قانونية تضمن حرية الصحافة والإعلام والقطع مع سياسات النظام السابق التي تركت أثرها على الممارسات الصحافية.

**الخرطوم -** قطع تلفزيون السودان الرسمي مساء الخميس بث حلقة من برنامج "المشهد" على نحو مفاجئ، بسبب انتقاد أحد الضيوف للحكومة وسياسة رفع الدعم وأثرها على المواطن، في حادثة تشير إلى استمرار القيود والرقابة على وسائل الإعلام السودانية وعدم إيفاء الحكومة بتعهداتها المتكررة في هذا المجال.

وقال محمد الزين محمد القانوني والحامي والمحلل الاستراتيجي، أحد ضيوف الحلقة، عبر مقطع فيديو على صفحته في فيسبوك "تم الاتصال بالمرحوم أن يقطع البث قبل أن تمل الحلقة نحو ثلث ساعة من البث المقرر لها لمدة ساعة".

ما يتصل باشتراكاتها في أقمار البث وتسهيل دفع التزاماتها بالعملة الحرة، وعانت الصحف من مصادرة بعضها وحرمان البعض الآخر من المشاركة الفاعلة في الشأن العام. ولم تعجز الحكومة عن العثور على تبريرات لذلك. ويقول خبراء إعلام إن إيقاف البرنامج في التلفزيون الرسمي جزء من مشكلة أكبر تتعلق بتسيير القطاع في ظل منظومة قانونية وتشريعية عفا عليها الزمن، وتعهدات الحكومة المتكررة بحرية الصحافة والإعلام لن تثبت جديتها دون أن تتراقق بإجراءات قانونية تحترم حرية الإعلام وحق الوصول إلى المعلومات.

وأكد المختص القانوني نبيل ادب على ضرورة إصلاح التشريعات والقوانين التي تحكم الإعلام وضرورة حرية التعبير وتلقي المعلومات وتعدد الإعلام، ومنع الحظر المطلق للنشر وحق الصحافي في الاحتفاظ بسرية المصادر ورفض الرقابة القبيلة.

وأشار لداي استعراضه المؤشر القانوني بورشة تنويرية حول أنشطة البونيسكو في قطاع الإعلام لأطراف العملية السلمية إلى خارطة طريق صحافي في الاحتفاظ بسرية المصادر ورفض الرقابة القبيلة.

وتناول الحلقة التي قدمها الإعلامي محمد الشيخ "التطورات الاقتصادية الراهنة ورفع الدعم عن المحروقات".

وأثار وقف البرنامج ضجة واسعة في السودان، واعتبر صحافيون أن ما جرى مشابهة تكميم أسوأ بهدف عدم توعية المواطن السوداني بمحتنه وأسبابها وهو نوع من قمع الحريات لتضليل الرأي العام وضرب الحريات الإعلامية في مقتل.

وقالوا إنه على الرغم من أن السودان شهد تغييرا كبيرا في أبريل 2019، وكانت الحرية أحد أبرز شعاراته، إلا أن الحديث عن حرية الإعلام في ظل وجود مؤسسات عمومية تتسم بإدارة وإنتاج المحتوى فيها بعقلية السبعينات لا معنى له.

وتحتاج مؤسسات مثل الإذاعة والتلفزيون وكالة السودان للأخبار إلى هيكلتها وتنظيمها، لمعالجة مشكلاتها الراهنة ومساعمتها على التقدم في أداء دورها المهني.

كما أن مؤسسات الإعلام الخاص، بكافة أنواعها صاف أو إذاعات أو قنوات فضائية، ليست أفضل حالا. ولم تجد الدعم المتوقع من الدولة خاصة في

الذي تضمن مواء عقابية تجيز حظر الصحف لعدة أيام، وهو ما كان يجري دائما، فلا يكاد يمر يوم دون حظر إحدى الصحف السودانية، أما قانون العام 2013 فنص على إغلاق دور الطباعة وفرض غرامات على الناشرين، وكانت تتم مصادرة الصحف من دون سابق إنذار ومن دون إعلام الناشرين بالأسباب، كما كان يتم استدعاء الصحافيين أمام النيابة العامة بلا إجراءات قانونية محددة، ومن غير علم بتهماتهم، لكن الأسباب الشائعة بين الصحافيين هي انتقاد سياسات الحكومة أو الإساءة إلى بعض مواطن الفساد الحكومي وغيرها.

وقال الخبير الإعلامي محمد عبدالسيد الذي شارك في إعداد تقرير خارطة الطريق، إن الفقر الإعلامي الذي تعاني منه الصحافة السودانية يعود إلى عدم التدريب وعدم التواصل بين الأجيال. كما تعاني وسائل الإعلام بشكلا لداي من ضعف المحتوى والتأثير لدى الرأي العام، مما فتح المجال للمؤسسات الإعلامية العالمية لجذب جمهور الإعلام السوداني.

ويقول متابعون لأوضاع الصحافة والإعلام في السودان إن المؤسسات الصحافية ضعيفة ولم تتخط بعد الظروف التي عاشتها الصحف الورقية في ظل الأنظمة الشمولية، الأمر الذي منعها من التطور مع التحول الديمقراطي.

ويربط البعض مشكلة التمويل بضعف أداء الصحافيين، فعوامل تراجع الإعلان المستمر وتدني نسبة مبيعات النسخ تتسبب في عجز الصحف عن توفير تكاليف الطباعة والنشر والتوزيع والورق والحبر، وهي أيضا لا تساعد الصحافيين على الابتكار والإنتاج الصحافي الجيد.

ويقول معظم الصحافيين إنهم يعملون باجور زهيدة تحرمهم من العمل الميداني المبتكر والتدريب ومن الأساق المهنية المفتوحة والمجزية. كما أن سوء الإدارة والتخطيط في المؤسسات الإعلامية جعلها غير قادرة على تشكيل صناعة قابلة للحياة عبر خدمات متكاملة من صحفية ورقية وموقع إخباري وراديو وتلفزيون.

ويضيفون أن الصحافة الورقية بشكلا التقليدي تراجع في العالم كله وكبريات الصحف في البلدان الغربية قلصت الجانب الورقي في نسخ ورقية محدودة وانتقلت إلى النشر الإلكتروني، لكن الصحافة السودانية لم تواكب هذه التطورات العالمية، كما أنها لم تغير قوالبها التحريرية لجذب القارئ.

وتطوف على السطح مسألة ارتباط المؤسسات الصحافية بالحكومة من خلال توزيع الإعلانات، إذ ظلت طيلة 30 عاما أداة ترغيب وترهيب لإخضاع الصحف، فباتت الرقابة الذاتية أشبه ببروتوكول صحافي التزم به الصحافيون وساروا على نفس النهج حتى بعد ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت بنظام عمر حسن البشير.

ويعد مضي أكثر من عامين من ذلك التغيير، لم يشهد ترتيب السودان في مجال حرية الصحافة تقدما، وبحسب التقرير السنوي لمنظمة مراسلون بلا حدود للعام 2021، جاء السودان في المرتبة رقم 159 عالميا والمرتبة 13 على مستوى العالم العربي.

ويعد مضي أكثر من عامين من ذلك التغيير، لم يشهد ترتيب السودان في مجال حرية الصحافة تقدما، وبحسب التقرير السنوي لمنظمة مراسلون بلا حدود للعام 2009